

في كل واحدة منها طائفة من الانبياء فجمال تشريرا  
 وتعليق المصعب الشريف وتكون الشريعة الباطنية  
 هي المبرزة في عباراتهم بالحقيقة الناصحة  
 صيغة ما كان لزيد كما اذ لم يكن له كذا صيغة من  
 التصرف والتعبد والمنع من التصرف بالشيء انما يكون  
 بيد العلم به وما قبل العلم به فلا يتبين المنع والام  
 يمنع العلم من التصرف بالحقيقة الا بعد تحلي الامر له  
 واظهار علمه بلفظ الكتاب بوجهه بيطي على الانبياء بالاسرار  
 وانهم معنوا من التصرف بهما معا اذ انهم في التصرف  
 باحدهما فقط اما لا اياهما الا بالاشارة صيغة لم يكن  
 للانبياء صيغة منع ونفي باطنة وهي مختصة بالافعال  
 لان الاياحة وصدقها من متعلقات الافعال لا الذوات  
 ولا الصفاة كما نرى في اصول النقلة فاللفظ يقطر  
 بخطوته انهم معنوا من التصرف بالاسرار مقتضا  
 عملا وكما يتبين ارايح ام التصرف بحدوثها فقط  
 ولي في اللفظ ما يدل على البدو البتة لان العلم من  
 الصفاة التي لا يتعلق بها منع ولا اياحة بل كانت شدا  
 طرما من مبادي اصول النقلة بوق ذلك الحاد ك  
 وهو اذ قال الجوه ان البيارة سقت مبرمة على  
 نسق ابراهيم الخديس فكان جارية على كل قول مالم يعلم  
 في تفسير الحديث وصاحته لم ومحاكمة ارايح ان  
 المصود الا ارجع عند ما قد مناه من ان المراد الخ  
 وكلامنا في الخصائص الكبرى بين علمي كنت من ذلك  
 انما اللسان يحزن ان ياتوا في تصانيفهم بالجملة المأخوذة  
 من الحديث على نسق الحديث بتركايم وتاد باصية  
 واكنة

والاساس بفلاذلك السبع ابراهيم الشرازي  
 في التثنية كقولهم فان كان قلح من النوع كره ان يفسر  
 وذلك لا يختص بالعام من النوع وانما قالوا انكر اللفظ  
 بلفظ الحديث ووقع له ذلك في عدة اماكن فلذلك اقتدبت  
 به وبما تاملت وحيث بالسيارة من غير تصريح بلفظ  
 الحكم وان كان هو المراد في افعال تصف الحديث بتركايم  
 وتاد باولها ويحتفل جميع الناس وبلات المعقولة في الطريقة  
 وشيئا اياها فصل فظهر بذلك التفرقة بين  
 الترتيب وحيث لم في العبد الشريعة والحقيقة  
 اية بيت بهما ما ليقل بطلانها وحكم بقتضاه ولم يكن  
 للانبياء في البينة الا احدهما ان لم يبيد باحديهما  
 مما يلزم من بيت بالشريعة بطلانها وحكم وصريح  
 من بيت بالحقيقة بطلانها وحكم مع علم اجسد  
 بالشريعة والحقيقة معا ولا يلزم من عدم البينة  
 شوه عدم العلم به كما انه لا يلزم من العلم بالشي  
 البينة به فقد كان ينسأ عما لما جميع الرابع  
 السابقة ولم يصح تكثيرها كمثل النقص في  
 الترتيب ونفي الميت من النظر الي الحكم ووجوب  
 ربع المال في الزكاة وقصد موضع الختام من  
 اليد والركب وتخي كل ذي ظفر وكفه وباحية  
 الصوري في ابي اخوان قلت قد فهمت  
 كونه بيت بالشريعة والحقيقة معا ان ذلك مستمرا